مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية
المجلد.6 العدد.1 ص ص.186-197 (2024)
ISSN: 2800-1699 E-ISSN: 2830-8662

سياسة منح الأراضي التابعة لأملاك الدولة للاستصلاح في إطار الامتياز بالجنوب، أداة لترقية الزراعة الاستراتيجية بالجزائر خلال سنة 2024

Policy of granting state-owned lands for development under concession in the South, a tool to promote strategic agriculture in Algeria during the year 2024

محمد روابحية*
جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، mohammed.rouabhia@univ-tebessa.dz
ORCID: https://orcid.org/0009-0006-7804-9236
لطيفة بهلول
جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، latifa.bahloul@univ-tebessa.dz
ORCID: https://orcid.org/0000-0001-8160-1577

Received: 21/05/2024 Accepted: 13/09/2024 Published: 31/12/2024

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الإطارالقانوني المنظم لسياسة منح الأراضي التابعة لأملاك الدولة للاستصلاح في إطار عقد الامتياز والمتمثل في المرسومين التنفيذيين رقم 21-432 و رقم20-265، إضافة للزراعات الاستراتيجية التي تسعى الدولة لتحقيقها بتطبيق هذه السياسة في العديد من ولايات الجنوب ، تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة عند عرض تجسيد هذه السياسة في الصحراء الجزائرية، وذلك بإطلاق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بيان ثالث ورابع للمستثمرين على الموقع الالكتروني لكل من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية(ONTA) وموقع ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية(ODAS) على التوالي، يتضمن البيان تخصيص وعاء عقاري للاستصلاح بعدد من ولايات الجنوب مع دعوتهم لتقديم طلبات الحصول على مساحات بشروط وفي أجال محددة، و تظهر نتائج الدراسة أن سياسة منح الأراضي للاستصلاح منظمة بموجب مراسيم تنفيذية، وتم تطبيقها في الجنوب الجزائري بهدف النهوض بالزراعات الاستراتيجية. تكمن أهمية الدراسة في استكشاف دور سياسة منح الأراضي للاستصلاح بالجنوب في دعم الزراعات الاستراتيجية بالجزائر، مع بيان مساحة الأراضي الصحراوية المخصصة للاستصلاح والولايات المعنية بذلك خلال سنة 2024.

الكلمات المفتاحية: استصلاح الأراضي، الأنتاج الزراعي، الزراعة الاستراتيجية، الزراعة الصحراوية، عقد الامتياز، محيطات الاستصلاح.

تصنيف JEL: Q15 ، Q18 ، O13.

Abstract:

This study aims to examine the legal framework governing the policy of granting state-owned lands for cultivation under concession contracts, as stipulated in Executive Decrees No. 21-432 and No. 20-265, in addition to the strategic agricultural initiatives that the government is striving to achieve in numerous southern states. The descriptive, analytical, and case study methods were employed in presenting the

* المؤلف المرسل.

Ce(tte) œuvre est mise à disposition selon les termes de la Licence Creative Commons Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale 4.0 International.

implementation of this policy in the Algerian desert by allocating a land parcel for cultivation in the south. The study results indicate that the policy of granting lands for cultivation is organized through executive decrees and has been implemented in southern Algeria to advance strategic agriculture. The study's significance lies in investigating the role of the land grant policy for cultivation in the south in supporting strategic agriculture in Algeria, along with specifying the area of desert lands designated for cultivation and the relevant states during the year 2024.

Keywords: agricultural production, concession contract, desert agriculture, environments, land development, strategic crops.

JEL Classification : Q15, Q18, O13.

1. مقدمة:

في إطار سعي الدولة إلى زيادة حجم الإنتاج الزراعي في مختلف المنتوجات الزراعية وخاصة الاستراتيجية منها، تبنت العديد من السياسات من بينها سياسة استصلاح الأراضي المملوكة للدولة في إطار عقد الإمتياز، هذه العملية عرفت إصدار منظومة قانونية متكاملة لضمان الفاعلية، و جسدت في الجنوب الجزائري عن طريق تخصيص محيطات موجهة للاستصلاح عبر هيئات عمومية أهمها ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية الذي يلعب دور هام في تنفيذ هذه السياسة، بهدف مضاعفة مساحة الأراضي المستصلحة واستغلالها مما يساهم في دعم الإنتاج الزراعي الاستراتيجي.

وبهدف تسليط الضوء على مختلف جوانب الموضوع، وبناء على ما تقدم يمكن طرح الاشكالية الموالية:

إلى أي مدى تساهم سياسة منح الأرضي للاستصلاح في إطار عقد الامتياز بالجنوب في دعم الزراعات الاستراتيجية؟

والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الإطار القانوني المنظم لسياسة منح الأراضي التابعة لأملاك الدولة للاستصلاح في إطار عقد الامتيار، وكذا الزراعات الاستراتيجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق هذه السياسة في مناطق الجنوب الجزائري، ودور ديوان تنمية الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية في هذه العملية.

تتمثل أهمية الدراسة في بيان مختلف المراسيم التنفيذية المنظمة لعملية استصلاح الأراضي المملوكة للدولة، وكذا الهيئات المكلفة بذلك، مع التركيز على عملية الاستصلاح في الجنوب الجزائري التي عرفت تخصيص محيطات كبرى في عديد الولايات الصحراوية، وذلك لتجسيد هدف الدولة والرامي إلى رفح حجم الإنتاج الزراعي بصفة عامة والإنتاج الزراعي الاستراتيجي بصفة خاصة.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي، والمنهج التجريبي من خلال بيان واقع عملية الاستصلاح في الجنوب الجزائري خلال سنة 2024.

وبهدف دراسة مختلف جوانب الموضوع والاجابة على الاشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور الرئيسية الأتية:

- منح العقار الفلاحي للاستصلاح في إطار الامتياز.
- الزراعات الاستراتيجية بالجزائر.
- دراسة حالة سياسة منح الأراضي للاستصلاح بالجنوب ودورها في النهوض بالزراعة الاستراتيجية.

1.1 الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر هي:

• الدراسة الأولى هي دراسة أحمد دحة و السعيد كلبوات، بعنوان منح الأراضي الفلاحية للاستصلاح في اطار الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي 21-432 المؤرخ في 04-11-2021، مقالة في مجلة الدراسات والبحوث القانونية، والهدف من هذه الدراسة هو توضيح اجراءات منح المحيطات للاستصلاح في اطار الامتياز وفق احكام المرسوم التنفيذي 21-432، حيث تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول العقار الفلاحي والاستصلاح و الامتياز إضاف إلى الاملاك السطحية ليعرض بعدها أحكام المرسوم التنفيذي 21-432، ومحتوى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24نوفمبر2022، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، و خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات الموالية :التراكمية في التشريعات المتعلقة بالعقار الفلاحي، عدم وضوح كيفيات واجراءات تطبيق بعض المواد من المرسوم التنفيذي 21-432.

• الدراسة الثانية هي دراسة الباحثة جديلي نوال، بعنوان الاستصلاح عن طريق الامتياز وفق المرسوم التنفيذي 21-432، مقالة في مجلة الدراسات القانونية، حيث تطرقت إلى شروط منح الامتياز وفق المرسوم التنفيذي21-432 وكيفياته وأثار عقد الامتياز إضافة إلى انتقال الامتياز وانقضاءه، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، لتخلص الدراسة إلى وجود تطابق تقريبا في عقد الامتياز بين المرسوم التنفيذي 21-432 والقانون 03/10.

• الدراسة الثالثة هي دراسة الباحثة زبيش مليكة، بعنوان تنظيم الاستغلال الفلاحي للأراضي الصحراوية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عقاري، جامعة يحي فارس بالمدية2021-2022 تناولت الدراسة تنظيم استغلال الأراضي الصحراوية في التشريع الجزائري. تم التركيز في الورقة على الشروط والإجراءات المتعلقة بمنح الأراضي الصحراوية للاستصلاح، بالإضافة إلى شروط الملكية والتعويضات وشروط الفسخ. كما تم التطرق إلى إجراءات تكوين الملف ودراسته. حيث تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي، وخلصت الدراسة إلى النتائج الموالية: نظم المشرع الجزائري الاستصلاح المكسب للملكية بموجب القانون 83-18 وكذا المرسوم التنفيذي 92-289 ولم تعد هذه النصوص مجدية، كما ألغى المشرع ألية الاستصلاح المنظمة بموجب المرسوم التنفيذي 97-483 وعوضه بالمرسوم التنفيذي 21-432 والذي نظم استغلال الأراضي الصحراوية.

• الدراسة الرابعة من اعداد الباحث سايح عبد القادر وحميدة جميلة، بعنوان النظام القانوني لاستثمار الأراضي التابعة للدولة عن طريق الاستصلاح، مقالة في مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية 2022، حيث تطرقت الورقة البحثية إلى مفهوم الاستصلاح في الشريعة الاسلامية وفي القانون الوضعي والقانون الجزائري مع بيان أحكامه، معتمدة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي دون أن يذكر الباحث التوصيات المتوصل إليها.

من خلال ما سبق يتضح أن الدراسات السابقة تناولت التشريعات المنظمة لسياسة الاستصلاح سواء الصادرة سابقا أو حديثا لكنها لم تتناول واقع الاستصلاح في الجزائر، وهو بمثابة الفجوة البحثية التي مثلت الإضافة والجديد في هذه

الدراسة وذلك من خلال التطرق في العنصر(3) إلى دراسة حالة سياسة منح الأراضي للاستصلاح بالجنوب ودورها في النهوض بالزراعة الاستراتيجية حيث تم عرض تجسيد هذه السياسة في بعض ولايات الجنوب الجزائري.

2. منح العقار الفلاحي للاستصلاح في إطار الامتياز:

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرّخ في 28ربيع الأول عام 1443 الموافق 4 نوفمبر سنة 2021، شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، للاستصلاح في إطار الامتياز

1.2 استصلاح الأراضي التابعة لأملاك الدولة:

1.1.2 تعريف الاستصلاح:

حسب نص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 21-432 السابق "يقصد بالاستصلاح، كل عمل يرمي إلى وضع حيز الإنتاج وتثمين قدرات الأملاك العقارية ذات الوجهة الفلاحية، للسماح بإنتاج سنوي أو متعدد السنوات، الموجه للاستهلاك البشري أو الحيواني أو الصناعي مباشرة أو بعد تحويله، يمكن أن تخص هذه الأعمال، على الخصوص للأشغال المتعلقة بتعبئة المياه والطاقة والتهيئة والتجهيز والسقي وصرف المياه والغرس والمحافظة على التربة" (الجريدة الرسمية، 2021، صفحة14).

مما سبق يمكن القول أن الاستصلاح هو مجموعة أنشطة يقوم بها المستصلح لأملاك عقارية فلاحية عامة أو خاصة تؤدي في نهايتها إلى زيادة قيمتها بجعلها منتجة لمنافع اقتصادية يمكن أن تستهلك من طرف الإنسان أو الحيوان أو ذات وجهة صناعية.

2.1.2 أهمية استصلاح الأراضي:

من خلال مضمون المادة 2 الأنفة الذكر فالاستصلاح له أهمية اقتصادية وبيئية.

- **الأهمية الاقتصادية:**
  - زيادة مساحة الاراضي الفلاحية المنتجة
  - زيادة الإنتاج واسقراره
  - دعم القدرة الاستهلاكية
  - دعم الصناعة التحويلية
- **الاهمية البيئية:**
  - المحافظة على التربة

3.1.2 من يقوم بالاستصلاح؟ (الجريدة الرسمية، 2021، صفحة14):

حسب نص المادة 3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 21- 432 المذكور أعلاه فإنه:

- يمكن أن تبادر باستصلاح الأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وإنجازه في إطار برامج التنمية الفلاحية.

• يمكن لأشخاص طبيعيين أو معنويين من جنسية جزائرية خاضعون للقانون الجزائري المبادرة باستصلاح الأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وإنجازه، عند الاقتضاء، بمساهمة الدولة، حسب بنود دفتر الشروط المتفق عليه.

2.2 الامتياز الفلاحي:

1.2.2 تعريف الامتياز الفلاحي (الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، 2020):

"الامتياز هو العقد الذي توافق الدولة بموجبه على منح شخص طبيعي جزائري الجنسية، ويصبح فيما بعد يدعى " مستثمر فلاحي" ويمنح له الحق في استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، إضافة إلى الأملاك السطحية المرافقة لها وفقا لمواصفات وشروط يحددها دفتر شروط وهذا لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد، مع دفع الاتاوة السنوية وفقا للشروط المحددة الاسترجاع والتخصيص التي يحددها قانون المالية، ودفع رسوم سنوية مثبتة يحدد شروطها وكيفيتها قانون المالية".

2.2.2 التزامات صاحب الامتياز:

تحدد هذه الالتزامات بموجب نص المادة 6 من المرسوم التنفيذي 20-265 المؤرخ في 4 صفر 1442 الموافق 22 سبتمبر2020، المتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ومن هذه الالتزامات (الجريدة الرسمية، 2020):

• استصلاح الأرض المخصصة في إطار الامتياز، وفق الشروط التي يتضمنها مشروعه وإنجاز الاستثمارات المتعلقة به

• احترام الزراعات الاستراتيجية التي أقرتها الوزارة المكلفة بالفلاحة والامتثال للشروط التقنية المتعلقة بها.

وهذا يعني أن المستثمر المكلف بعملية الاستصلاح مطالب وجوبا بإنجاز عملية الاستصلاح المتفق عليها إضافة إلى القيام بالاستثمار المحدد بتوفير وسائل الانتاج، كما يلزم كذلك بإنتاج محاصيل الزراعة الاستراتيجية وتوفير الشروط التقنية اللازمة وذلك بهدف انجاح ها النوع من الإنتاج الزراعي.

3.2 هيئات وشروط منح الأراضي (الجريدة الرسمية، 2021، صفحة14-15):

1.3.2 هيئات منح الأراضي:

وفقا لمضمون المادة 5 من الرسوم التنفيذي رقم 21-432 يتم منح الأراضي للاستصلاح من قبل هيئات عامة هي:

• الديوان الوطني للأراضي الفلاحية(ONTA) ويمارس صلاحياته في حدود المحيطات التي لا تدخل ضمن مجال اختصاص ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية،

• ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية(ODAS).

2.3.2 شروط منح الأراضي للاستصلاح في إطار الامتياز:

هذه الشروط متضمنة في نصوص المواد من المواد 6 إلى 12 من المرسوم 21-432 السابق كما يلي:

- محيطات الاستصلاح تحدد من قبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالتنسيق مع المصالح التقنية المعنية للولاية بالنظر إلى مدى وفرة الأراضي.
- تنشأ محيطات الاستصلاح المحددة بقرار من الوالي وعلى أساس اقتراح من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية. حيث تتم عملية المنح على مستوى هذه المحيطات طبقا لنتائج الدراسات المنجزة.
- تحدد محيطات الاستصلاح التي من اختصاص ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، وتمنح طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-265 .
- تمنح الأراضي للاستصلاح في اطار عقد الامتياز بدفتر شروط موقّع من طرف المستفيد ومؤشّر عليه، سواء كانت ضمن مجال الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، ، أو مجال ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية
- يمنح الامتياز للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح لمدة أربعون (40) سنة كحد أقصى، يمكن تجديدها بطلب من صاحب الامتياز.
- يتعيّن على المستفيد من الامتياز مباشرة أعمال الاستصلاح في مدة لا تتعدى ستة (6) أشهر، من تاريخ حصوله على المحيط المخصص وإنجازه طبقا لبرنامج الاستصلاح المتفق عليه في دفتر الشروط.
- يمنح الامتياز مقابل دفع إتاوة سنوية، محددة عن طريق قانون المالية.

3. الزراعات الاستراتيجية بالجزائر (ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، 2021):

1.3 تعريف المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي:

المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي هي تلك المشاريع الهادفة إلى ضمان وتحقيق الأمن الغذائي والتخفيض من حجم الاستيراد، مع خلق أقطاب حقيقية للتنمية في مختلف الشعب الفلاحية.

2.3 قائمة الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي:

- زراعة الحبوب
- زراعة القطن
- إنتاج اللحوم
- تكثير البذور
- إنتاج الحليب
- زراعة النباتات الزيتية
- زراعة الأعلاف
- -زراعة الشمندر السكري،

3.3 المساحة المرجعية:

يجب ألا تقل المساحة المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية السابقة عن 10.000 هكتار باستثناء فرع تكثيف البذور فإن المساحة لا تقل على 2000 هكتار.

4. دراسة حالة سياسة منح الأراضي للاستصلاح بالجنوب ودورها في النهوض بالزراعة الاستراتيجية:

1.4 ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS:

تعريف هذه الهيئة العمومية ومهامها وتنظيمها القانوني محدد بالمرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 4 صفر 1442 الموافق 22 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية

1.1.4 تعريف ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS :

حسب نص المواد من 3إلى 6 من المرسوم التنفيذي رقم 20-265، فإن:

"الديوان مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يخضع الديوان للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاته مع الدولة، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير. يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة. يحدد مقر الديوان بالمنيعة .ويمكن تحويله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالفلاحة"(الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 7-8).

2.1.4 مهام ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS:

وفقا لنص المواد من 7إلى 19من المرسوم التنفيذي رقم 20-265أعلاه فإن لهذا الديوان مهام عدة أبرزها (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 7-8):

- يعتبر أداة لتنفيذ سياسة الدولة في سبيل ترقية وتنمية الزراعة الصناعية الاستراتيجية بالأراضي الصحراوية، بغرض
- تعزيز القدرات الوطنية الزراعية والزراعية الصناعية.
- يضمن ترقية الاستثمارات الزراعية والزراعية الصناعية من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية.
- يضمن ترقية المحفظة العقارية التي بحوزته، على أساس دراسات مسبقة، و حسن تسييرها العقلاني.
- في حدود المحفظة العقارية المسندة إليه، يحدد الديوان المحيطات التي يمكن أن تستقبل المشاريع الكبرى للاستثمارات الزراعية والزراعية الصناعية ويقوم بالدراسات التقنية المعمقة عن طريق مكاتب الدراسات المتخصصة.
- يقوم بتجزئة المحيطات التي سيتم منحها، بناء على الدراسات التقنية المعمقة.
- يدرس الملفات التي يعرضها حاملو المشاريع ويفصل فيها على أساس معايير انتقاء، تحددها لجنة الخبرة والتقييم التقني.
- يقوم بمنح المحيطات الموجهة للاستصلاح بناء على الإجراءات المحددة بقرار وزير الفلاحة.
- يقوم بتشكيل الملفات الإدارية الخاصة بالامتياز وتبليغ عقود الامتياز التي تعدها مصالح أملاك الدولة للولاية، للمعنيين، وإشهارها بالمحافظة العقارية.
- يرافق حاملي المشاريع للحصول على المزايا والتسهيلات المنصوص عليها قانونا في مجال الاستثمار و في كل الأعمال المرتبطة بإنجاز وسير المشروع.

- يضمن متابعة وتقييم تنفيذ مشاريع الاستثمار ويسهر على احترام دفتر الشروط المتفق عليه ومخطط الأعمال المقدم من طرف المستفيدين.
- يقوم بتقديم طلب إلغاء عقد الامتياز لدى مصالح أملاك الدولة للولاية، عند إخلال المستفيد من الامتياز ببنود دفتر الشروط ومخطط الأعمال الخاص بمشروعه الاستثماري بعد ارسال إعذارين (2) دون جدوى.

إذن فديوان تنمية الزراعات الصناعية بالاراضي الصحراوية يلعب دور هام في تنظيم عملية الاستصلاح، وتجسيد الزراعات الاستراتيجية، كما أن له دور رقابي لمختلف مراحل المشروع الاستثماري.

3.1.4 الشباك الوحيد لدى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS:

طبقا لنص المادة 38 و39 من المرسوم التنفيذي رقم 20-265 فإنه (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 10-11):

في إطار ترقية الزراعة الصناعية الاستراتيجية بالأراضي الصحراوية، ينشأ على مستوى الديوان شباك وحيد يكلف بإحداث تنسيق بين أعمال مختلف الإدارات بهدف التنفيذ الفعال لمشاريع الاستثمار وإنهائها. ويتولى بالأساس المهام الآتية:

- تسهيل تجسيد المشاريع الاستثمارية وضمان مرافقتها بصفة دائمة؛
- مرافقة المستثمرين للحصول على عوامل الإنتاج بشكل مضمون؛
- مرافقة المستثمرين للاستفادة من المزايا المنصوص عليها قانونا في مجال الاستثمار؛
- العمل على تنفيذ الأعمال المهيكلة التي لها علاقة بمشاريع الاستثمار؛
- العمل على أداء الشكليات الضرورية لبدء مشاريع الاستثمار وتيسير تنفيذها وكذا سيرها؛
- –العمل على تشكيل ملفات الامتياز وتبليغ عقود الامتياز للمعنيين بطريقة مضمونة؛
- يتكون الشباك الوحيد الذي يرأسه المدير العام للديوان أو ممثله، حسب موقع المحيط المراد استصلاحه، من ممثلي:
  - الوالي؛
  - مديرية أملاك الدولة للولاية؛
  - مديرية المصالح الفلاحية للولاية؛
  - مديرية الطاقة للولاية؛
  - إدارة الطاقات المتجددة؛
  - المديرية الولائية للصناعة والمناجم؛
  - مديرية الموارد المائية للولاية؛
  - مديرية البيئة للولاية؛
- الشباك الوحيد غير المركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز "سونلغاز"؛

2.4 المحيطات المخصصة للاستصلاح بالجنوب لسنة 2024:

1.2.4 توزيع المحيطات على ولايات الجنوب:

- **في إطار عملية التحديد الثالثة** (الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، 2020):

لقد خلصت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحديد وعاء عقاري ثالث بمساحة إجمالية تقدر بـ 13,574 هكتار موزع عبر تسعة وثلاثين (39) محيطا، موجه للمستثمرين في الولايات التالية:

ولاية الجلفة: مساحة 2,505 هكتار موزعة على سبعة (07) محيطات

ولاية غرداية: مساحة 2,947 هكتار موزعة على أربعة وعشرون (24) محيطًا

ولاية النعامة: مساحة 7,176 هكتار موزعة على ثلاثة (03) محيطات

ولاية الاغواط: مساحة 450 هكتار موزعة على محيط واحد

ولاية البيض: مساحة 496 هكتار موزعة على أربعة (04) محيطات

حيث تستمر عملية التسجيل للمستثمرين إلى غاية 24 ماي 2024 عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية. وتظهر مختلف المحيطات من خلال الشكل الموالي:

الشكل(1) : خريطة تفاعلية لموقع المحيطات الموجهة للاستصلاح عبر ولايات بالجنوب



المصدر: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 2024

من خلال الشكل السابق فإن المحيطات المخصصة للاستصلاح عبر الولايات المعنية تظهر على الخريطة التفاعلية، وبالضغط فوق كل موقع تتبين لنا المعلومات الخاصة بهذا المحيط.

- **في إطار عملية التحديد الرابعة (ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، 2021):**

خلصت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحديد وعاء عقاري رابع بمساحة إجمالية تقدر بـ 163999 هكتار موزع عبر ثلاثين (30) محيطا، موجه للمستثمرين عبر الولايات التسعة(09) التالية:

- **ولاية أدرار:**

مساحة 8250 هكتار موزعة على ثلاث (03) محيطات هي:

إن تيلية المساحة: 5500 هـ، كبرتان 06 المساحة : 1000 هـ، طريق أدرار أولف المساحة : 1750 هـ

- **ولاية ورقلة:**

مساحة 44503 هكتار موزعة على ست (06) محيطا هي:

حاسي لحداو المساحة :13500 هـ، محادي فايجت الباقل المساحة :532هـ، الصحن 01 المساحة : 2790 هـ، الصحن 2 المساحة: 6393 هـ، حاسي الحجر المساحة: 18232 هـ، الربايع المساحة: 3056 هـ

- **ولاية تميمون:**

مساحة 3750 هكتار تحتوي على محيط واحد (01) هو:

هضبة أوقروت المساحة :3750 هـ

- **ولاية توقرت:**

مساحة 3369 هكتار موزعة على أربع (04) محيطات هي:

عروق الزيار المساحة: 500 هـ، ضاية علي بن تومي المساحة: 1602 هـ، دزيوة المساحة: 850 هـ، مرخ النعام 02 المساحة :417 هـ

- **ولاية المنيعة:**

مساحة 21540 هكتار موزعة على ثلاث (03) محيطات هي:

عريقات المسلان المساحة: 1082 هـ، النقطة الكيلومترية 154 المساحة :19000 هـ، الفيلة 02 المساحة: 1458 هـ

- **ولاية جانت:**

مساحة 13698 هكتار موزعة على ثلاث (03) محيطا هي:

مغياو المساحة :9401 هـ، تفساست المساحة: 3993 هـ، تيسكا المساحة :304 هـ

- **ولاية إليزي:**

مساحة 45260 هكتار موزعة على سبع (07) محيطات هي:

اغرغر 02 المساحة :647 هـ،

فايج بن مراح المساحة: 4321 هـ، غرد الشوف المساحة :14231 هـ، غود النص 01 المساحة: 9467 هـ، غود النص 02 المساحة :15342 هـ، تينسبوكا المساحة :588 هـ، تينتورها المساحة: 664 هـ

- **ولاية الأغواط:**

مساحة 7481 هكتار موزعة على محيطين (02) محيطات هي:

طريق الحويطة المساحة: 314 هـ، محيقن المساحة: 7167 هـ

- **ولاية غرداية:**

مساحة 16148 هكتار تحتوي على محيط واحد (1) هو:

الشبرقة بمساحة 16148 هـ.

حيث يقدم ديوان تنمية الزراعة الصناعة بالأراضي الصحراوية خريطة لموقع كل محيط، وبطاقة وصفية له تتضمن معلومات عن العناصر الاتية:

الموقع، الخصائص، الموارد المائية، موارد التربة، والمناخ.

وقد انتهت عملية التسجيل للمستثمرين المهتمين من خلال المنصة الرقمية المخصصة عبر موقع ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية. وخلال شهر ماي 2024 وبعد دراسة الملفات وتحليلها تم الإعلان عن القائمة التي تضم 96 مستثمرا من أصل 1382 طلبا لمساحة قدرها 52808 هكتار من المحيطات المعالجة للمحافظ السابقة: 30محيط موزعة على تسع (09) ولايات (أدرار، تيميمون، المنيعة، ورقلة، تقرت، جانت، إليزي، الأغواط، غرداية)

2.2.4 تخصيص المحيطات :

- **الاطار القانوني** (المنشور الوزاري المشترك، 2017) :

حسب المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14ديسمبر 2017المتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في اطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز فإنه:

"تقرر اللجنة الولائية، حسب الإمكانات العقارية المتاحة(مساحة المحيط) والنظرة الاقتصادية للولاية، وجهة المحيطات بتخصيصها حصريا أو أغلبيتها للاستثمار المكثف والمندمج للفروع الاستراتيجية التي يمكن أن يقوم بها المستثمرون الذين لهم قدرات مالية مؤكدة. كما يمكن للوالي أيضا تخصيص جزء من المحيطات لفائدة أصحاب المشاريع المصغرة".

وهذا يعني أن الزراعة الاستراتيجية تحضى بالأولوية في تخصيص محيطات الاستصلاح.

- **الزراعات المستهدفة (ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، 2021):**

إن الزراعات الصناعية المراد تطويرها من خلال استغلال هذه المحيطات هي زراعات ذات طابع استراتيجي موجهة للتحويل الهدف منها تلبية طلبات احتياجات السوق الوطنية وخفض فاتورة الاستيراد، وتتمثل أساسا في:

- زراعة الحبوب والذرة.
- زراعة النباتات الزيتية.
- زراعة النباتات السكرية منها الشمندر السكري.
- زراعة الأعلاف.

5. خلاصة:

تزخر الصحراء الجزائرية بموارد طبيعية معتبرة ومنها المساحات الشاسعة من الأراضي، التي توجهت الدولة إلى استصلاحها بهدف تنمية الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ولعل تخصيص محيطات معتبرة للاستصلاح واصدار مختلف المراسيم التنفيذية المنظمة لذلك و فتح المنصات الرقمية أمام المستثمرين المهتمين بهذه العملية، يمثل خطوات معتبرة في سبيل انجاح هذا التوجه الاستراتيجي للدولة.

مما سبق من معطيات يمكن استخلاص النتائج الأتية:

- عملية منح الأراضي للأستصلاح منظمة بإطار قانوني وهيئات عامة.
- تسعى الجزائر إلى تبني خيار الزراعات الاستراتيجية من خلال سياسة منح الاراضي للاستصلاح
- تم تخصيص محيطات بمساحات معتبرة في الجنوب الجزائري مخصصة لدعم الزراعات الاستراتيجية
- من خلال محتوى قانون منح الاراضي للاستصلاح و العمل الميداني المتسارع، كل ذلك يعكس حرص الدولة على تحقيق نتائج ذات فاعلية.
- هناك اهتمام من قبل المستثمرين في الزراعة الصحراوية بسياسة الاستصلاح وذلك من خلال حجم الملفات المودعة في المنصة الرقمية لديوان تنمية الزراعة الصحراوية.
- تساهم سياسة منح الأراضي للاستصلاح بالجنوب في دعم الزراعات الاستراتيجية وذلك بالنظر إلى عدد ومساحة المحيطات المخصصة، وكذا الشروع في تطبيق هذه السياسة، إضافة إلى الطابع الاجباري الملزم لتبني هذا النوع من الزراعة.

وتمثل هذه الورقة البحثية إضافة للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وذلك من خلال تسليط الضوء على عملية الاستصلاح ميدانيا في الجنوب الجزائري وعرض المساحات المخصصة، والولايات المعنية، وعدد الملفات المقبولة لبدأ الاستصلاح.

وقد واجهت عملية البحث قيود وصعوبات تمثلت في ندرة الاحصائيات المتعلقة بتطور المساحة المستصلحة في فترات سابقة، وكذا حجم الانتاج المحقق في مختلف الزراعات وخاصة الاستراتيجية منها.

من خلال النتائج التي خلصت إليها الدراسة وما تقدم من معطيات ومعلومات يمكن إقتراح التوصيات الاتية:

- ضرورة تبني طرق الزراعة الحديثة للمحافظة على الموارد وتحقيق أفضل النتائج
- تنظيم سوق المنتجات الزراعية لتفادي المضاربة أو خسائر محتملة للمستثمرين
- تمثل غرف التبريد وتوفير وسائل النقل والطرقات أهم الركائز المساهمة في نجاح الاستثمار بالجنوب.

6. مراجع:

- الجريدة الرسمية. (2020). العدد 57 الصادرة بتاريخ 27 سبتمبر 2020 تم الاسترداد من الموقع:
  - https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2020/A2020057.pdf?znjo=57
- الجريدة الرسمية. (7 نوفمبر, 2021).العدد 85 الصادرة بتاريخ 7 نوفمبر 2021 تم الاسترداد من الموقع:
  - https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2021/A2021085.pdf?znjo=85
- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية. (2020). تاريخ الاسترداد 16 ماي, 2024، من الموقع:
  - https://www.onta.dz/accueil
- ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية. (2021). تاريخ الاسترداد 19 ماي, 2024، من الموقع:
  - https://odas.madr.gov.dz/ar/page-daccueil/